

Distr.: General  
7 August 2019  
Arabic  
Original: English



## بيان من رئيسة مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٨٥٩٢ المعقودة في ٧ آب/أغسطس ٢٠١٩، أدلت رئيسة مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "توطيد السلام في غرب أفريقيا":

"يرحب مجلس الأمن بتقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وبالإحاطة التي قدمها الممثل الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، محمد بن شماس، في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٩.

"ويشير مجلس الأمن إلى قراراته ٢٤٨٠ (٢٠١٩) و ٢٤٢٣ (٢٠١٨) و ٢٣٩١ (٢٠١٧) و ٢٣٥٩ (٢٠١٧) و ٢٣٤٩ (٢٠١٧) و ٢٣٢٠ (٢٠١٦)، وإلى بياناته الرئاسية S/PRST/2017/2 و S/PRST/2017/10 و S/PRST/2018/3 و S/PRST/2018/16.

"ويرحب مجلس الأمن عن دعمه الكامل للممثل الخاص في اضطلاع بولايته، وللأنشطة الجارية التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويشير مجلس الأمن إلى زيادة الطلبات على المكتب، بما في ذلك في غينيا - بيساو وبلدان ما بعد المرحلة الانتقالية والعمل المشترك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة الاتحاد الأفريقي لمالي ومنطقة الساحل، ويواصل، في هذا الصدد، التشديد على الحاجة إلى المزيد من الدعم والموارد الكافية للمكتب.

"ويرحب مجلس الأمن بالتعاون الجاري بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا من أجل دعم تنفيذ إعلان لومي المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٨ وفي التصدي للأخطار عبر الإقليمية التي تهدد السلام والأمن في غرب ووسط أفريقيا ومنطقة الساحل، بما في ذلك ما يتعلق بنظم الإنذار المبكر، ويدعو، في هذا الصدد، إلى التعاون فيما بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا - الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا/مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل - مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا فيما يتعلق بالجرائم البحرية والجريمة المنظمة والقرصنة في خليج غينيا.

"ويرحب مجلس الأمن بقرار الأمين العام القاضي بإجراء استعراض استراتيجي بشأن نطاق ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وأنشطته، ويؤكد الحاجة إلى



طابعه المستقل، ويدعو الأمين العام أن يقدم إلى المجلس توصيات الاستعراض، إضافة إلى ملاحظاته بشأن تلك التوصيات، بما في ذلك مجالات التحسين المحتملة أو الأولويات الجديدة أو المعاد تركيز مناطقها، بما يشمل مكافحة الإرهاب وآثار تغير المناخ على الأمن والعنف القبلي، في إطار جدول أعمال واسع النطاق للوقاية والحفاظ على السلام، وتقديمها بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، لكي يُستَرد بها على نحو مفيد في مناقشات المجلس بشأن تحديد ولاية البعثة التي ستنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد التزامه القوي بسيادة جميع دول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

”ويشدد مجلس الأمن على أن الأمن والاستقرار في مالي يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالأمن والاستقرار في منطقتي الساحل وغرب أفريقيا وفي ليبيا وشمال أفريقيا.

”ويحيط مجلس الأمن علماً بعملية الحوار بين الأطراف التوغولية، ويأمل أن توفر الأساس لإجراء الانتخابات الرئاسية في توغو في عام ٢٠٢٠ على نحو يتسم بالحرية والنزاهة، والمصادقية، وأن تُجرى في الوقت المناسب وبسلام.

”ويرحب مجلس الأمن بإجراء الانتخابات الرئاسية بصورة سلمية عموماً في عام ٢٠١٩ في نيجيريا والسنغال وموريتانيا، وكذلك الانتخابات التشريعية في غينيا - بيساو.

”ويعرب مجلس الأمن عن بالغ القلق إزاء استمرار تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في منطقة الساحل، ويدعو إلى استمرار المشاركة الإقليمية والدولية لمساعدة تلك البلدان على التصدي لتحديات السلام والأمن التي تواجهها، كما يرحب في هذا الصدد بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتكثيف الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في الميدان في بوركينا فاسو والنيجر، ويطلب تلقي معلومات عن آخر المستجدات المتعلقة بهذه العمليات المتكاملة والمشتركة بين الركائز من خلال الإبلاغ المنتظم عن المكتب.

”ويشير مجلس الأمن إلى القرار ٢٤٥٨ (٢٠١٩)، ويلاحظ توصيل القادة السياسيين في غينيا - بيساو في الآونة الأخيرة إلى توافق أفضى إلى تعيين رئيس وزراء جديد وإلى تحديد تاريخ الانتخابات الرئاسية في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، ويكرر دعوته إلى التخفيض التدريجي لقوام البعثة ونقل المهام تدريجياً إلى المكتب.

”ويبحث مجلس الأمن السلطات الوطنية وشعب غامبيا على مواصلة ما يبذلونه من جهود من أجل توطيد السلام، من خلال الإصلاح السياسي وإصلاح قطاع الأمن وعمليات العدالة الانتقالية ومراجعة الدستور. ويرحب أيضاً بإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ولجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات واستهلال جلساتها العامة للاستماع في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، مما يمثل معلماً هاماً في سعي البلد إلى تحقيق العدالة والسلام والمصالحة.

”ويشير مجلس الأمن إلى أحكام الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم التي تقضي بأن تضمن الدول الأطراف استناد عملية تعديل أو تنقيح دساتيرها إلى توافق وطني، يُحصل عليه، إذا لزم الأمر، عن طريق الاستفتاء، مع الإعراب في الوقت نفسه عن

القلق إزاء بيئة الاستقطاب المتزايد، ويدعو المكتب إلى تشجيع جميع أصحاب المصلحة السياسيين على استخدام الحوار لتسوية خلافاتهم، في هذا الصدد.

”ويشجع مجلس الأمن على تعزيز الإصلاحات السياسية الجارية في المنطقة لمنع العنف وعدم الاستقرار، فضلا عن التقدم المحرز في مجال المصالحة الوطنية في سيراليون وليبيريا. ويشدد مجلس الأمن على ضرورة أن تواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم في هذا الصدد، بما في ذلك في السياقات غير المرتبطة بالبعثات، ويرحب بالدور الذي تقوم به لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام في الحفاظ على السلام وجهود بناء السلام.

”ويشدد مجلس الأمن على ضرورة أن تعمل الجهات الوطنية صاحبة المصلحة في غينيا - بيساو وكوت ديفوار وغينيا وتوغو معا لتيسير التحضير لانتخابات حرة ومنصفة حقاً، وذات مصداقية، ولإجرائها في الوقت المناسب وبسلام، وأن تتخذ جميع الخطوات اللازمة لمنع العنف، ويحثها على ضمان فرص متكافئة لجميع المرشحين، والعمل على كفالة مشاركة المرأة الكاملة وعلى قدم المساواة وعلى نحو مُجدٍ، بما في ذلك من أجل زيادة عدد النساء المعينات في المناصب الحكومية العليا، وفقا لدساتير بلدانها والتزامات كل منها على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها، وفي بناء السلام، وكذلك في حالات ما بعد النزاع، مع التأكيد على أهمية مشاركتها الكاملة وعلى قدم المساواة وعلى نحو مُجدٍ في جميع الجهود الرامية إلى صون وتعزيز السلام والأمن، على النحو المعترف به في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥).

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد ضرورة إدماج منظور جنساني في تصميم وتنفيذ استراتيجيات شاملة للتصدي للأسباب الجذرية للأزمة. ويرحب مجلس الأمن بجهود مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على صعيد العمل من أجل إشراك المرأة بصورة منهجية في المبادرات الرامية إلى مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف عندما يفرضي إلى الإرهاب، ويطلب كذلك مواصلة إدماج هذه القضايا في التقارير المنتظمة المقدمة من المكتب.

”ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن بالغ قلقه إزاء الحالة الأمنية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ولا سيما التهديدات التي يشكلها الإرهاب والقرصنة البحرية والنزاعات بين الرعاة والمزارعين والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص والأسلحة والمخدرات والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وهي تهديدات يمكن أن تكون مترابطة، ويرحب بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل لدعم التحليل الإقليمي وآليات الإنذار المبكر.

”ويرحب مجلس الأمن بالروح القيادية التي أبدتها البلدان في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل بقيامها بالدور الطليعي في مبادرات مواجهة التحديات الأمنية في المنطقة، ويشيد بما تبذله من جهود وبالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من أجل تعزيز الأمن في المناطق الحدودية والتعاون الإقليمي، إلى جانب التصدي لآثر

الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك من خلال القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ويؤكد مجلس الأمن مجدداً أن على الدول الأعضاء أن تكفل التقيد في أي تدابير تتخذها لمكافحة الإرهاب بجميع الالتزامات الواقعة عليها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني، حسب الاقتضاء. ويشدد المجلس في هذا الصدد على الحاجة إلى أطر قانونية واستراتيجية موجهة لمعالجة تزايد عدد الأشخاص المحتجزين المرتبطين بجماعات متطرفة وإرهابية عنيفة. ويشدد مجلس الأمن على ضرورة أن تكون الجهود الأمنية متمشية مع الأهداف السياسية، وذلك لإتاحة المجال لإعادة إحلال الأمن المدني، وإقامة إدارة فعالة لتقديم الخدمات الأساسية، وإنعاش الاقتصاد المحلي لتوفير سبل العيش للسكان الشابة التي تشهد طفرات في أعدادها. ويشجع مجلس الأمن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على تحديد مجالات التكامل على صعيد منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام في المنطقة، ويشير كذلك إلى الدور الهام الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في تقديم المساعدة التقنية إلى الأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

”ويرحب مجلس الأمن بالدراسة التي أنجزها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بشأن النزاعات بين الرعاة والمزارعين في المنطقة، والتي خلصت إلى أن التوترات يؤججها التنافس على الموارد الطبيعية، والنمو السكاني السريع، والضعف الإداري، والضغط المتصلة بالعوامل المناخية والإيكولوجية، وتداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويشجع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على القيام، بدعم من المكتب، بالتصدي لهذه التحديات على نحو منسق ومتكامل. ويعرب مجلس الأمن كذلك عن قلقه البالغ إزاء اشتداد العنف القبلي في وسط مالي وبوركينا فاسو، ويكرر التأكيد على أن استقرار الحالة وحماية المدنيين في هذه المنطقة يتطلبان استجابة متكاملة تماماً، تقودها حكومتا هذين البلدين، بدعم من المكتب والمجتمع الدولي، وبما يشمل السعي بشكل متزامن إلى تحقيق تقدم بشأن الأمن والحكومة والمساعدة الإنسانية والتنمية والمصالحة، فضلاً عن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

”ويشير مجلس الأمن إلى أن النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ما زال يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، بما في ذلك في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

”ويشير مجلس الأمن أيضاً إلى قراره ٢٣٣١ (٢٠١٦) و ٢٣٨٨ (٢٠١٧) ويؤكد مجدداً إدانته بأشد العبارات لجميع حالات الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك تجنيد الأطفال الجنود واستخدامهم في انتهاك للقانون الدولي في المناطق المتضررة من النزاعات المسلحة. ويرحب مجلس الأمن بالتنسيق بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ويشجع على مواصلة التعاون فيما بينها، ولا سيما في إطار قوة العمل المشتركة، الرامية إلى إنقاذ وحماية أرواح المهاجرين واللاجئين - بمن فيهم ضحايا الاتجار - على طول طرقه، ولا سيما داخل ليبيا.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء الحالة الإنسانية العامة في المنطقة، التي تتسم خصوصاً بتأثير العنف والتشريد القسري والفقر المدقع والتفاوتات الاجتماعية، بما في ذلك

العنف الجنسي والجنساني، ويدعو إلى الاضطلاع بأعمال إنسانية وإنمائية كبيرة وإلى صرف الأموال التي سبق التعهد بها.

”ويعرب مجلس الأمن عن أسفه للخسائر في الأرواح الناجمة عن الأنشطة الإرهابية في منطقة حوض بحيرة تشاد، ويلاحظ التقدم المحرز في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٤٩ (٢٠١٧) لدعم الاستجابة الإقليمية للأزمة في منطقة حوض بحيرة تشاد، حيث يقدر أن ٢,٥ مليون شخص قد تشردوا، ويرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها بلدان منطقة حوض بحيرة تشاد. ويشيد بتعبئة موارد إضافية من أجل تحقيق الاستقرار في منطقة حوض بحيرة تشاد خلال مؤتمر رفيع المستوى عقد في يومي ٣ و ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ في برلين بشأن حوض بحيرة تشاد. ويرحب مجلس الأمن بالجهود التي تبذلها الحكومات في منطقة حوض بحيرة تشاد والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لمنع المزيد من التدهور في الأزمة، مع التسليم بضرورة تعزيز الجهود الوطنية والإقليمية من أجل التصدي بفعالية للحالة الأمنية والاستجابة للاحتياجات الإنسانية واحتياجات الإنعاش المبكر. وفي هذا الصدد يرحب مجلس الأمن بمبتدئ ”حكام حوض بحيرة تشاد“ للتعاون الإقليمي الذي عقد في نيامي في يومي ١٧ و ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٩.

”ويسلم مجلس الأمن بالآثار الضارة لتغير المناخ والتغيرات الإيكولوجية والكوارث الطبيعية، بما في ذلك ما ينجم عن الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي وانعدام الأمن الغذائي، ضمن عوامل أخرى، على الاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ويواصل التشديد على الحاجة إلى استراتيجيات طويلة الأجل، استناداً إلى تقييم المخاطر، الذي تجرته الحكومات والأمم المتحدة، من أجل دعم تحقيق الاستقرار وبناء القدرة على الصمود، ويشجع المكتب على مواصلة إدماج هذه المعلومات في الأنشطة التي يضطلع بها.

”ويؤكد مجلس الأمن على ضرورة تعزيز المشاركة الجماعية في مختلف أنحاء منطقة الساحل، بما يتماشى مع الأطر القائمة، ويرحب في هذا الصدد بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، لا سيما من خلال الإطار المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

”ويشدد مجلس الأمن على الحاجة إلى اتباع نهج أكثر تكاملاً وشاملاً لعدة ركائز على امتداد السلسلة التي تربط بين التنمية والعمل الإنساني وحقوق الإنسان والسلام والأمن، بما في ذلك معالجة العلاقة بين الأسباب الجذرية للأزمات، وتقديم المساعدة إلى الفئات الضعيفة من السكان، بمن فيهم المهاجرون واللاجئون، ومنع حدوث المزيد من التوترات والعنف، والعمل بصورة فعالة على مساءلة ومحاسبة الأفراد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، ومواجهة الإقصاء والفقر، وتعزيز قدرة المؤسسات والمجتمعات المحلية على الصمود، وتشجيع الحوكمة الرشيدة، وبناء مجتمعات مسالمة وعادلة وحاضنة للجميع.

”ويرحب مجلس الأمن بالجهود الجماعية التي تبذلها الأمم المتحدة، من أجل إعادة تنظيم استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، ووضع خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل للتعجيل بالأثر المتوخى منها، وفقاً لاحتياجات الناس في منطقة الساحل والأولويات الوطنية والإقليمية، وبالتعاون الوثيق مع الشركاء والبلدان في المنطقة. ويشجع مجلس

الأمن الجهود الرامية إلى تعزيز المزيد من الاتساق والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة وكذلك مع الشركاء في المنطقة من خلال التنفيذ الفعال لخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل، بالتنسيق مع الممثل الخاص ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

”ويدعو مجلس الأمن الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى مواءمة أنشطتها في إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل والانضمام إلى الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق هذه الغاية، ويطلب كذلك إلى الأمين العام إبقاء المجلس على علم بالتقدم المحرز نحو تعزيز اتساق وفعالية مشاركة الأمم المتحدة في منطقة الساحل.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يواصل تقديم المعلومات عن الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل فيما يتعلق بالجوانب الموضحة في هذا البيان، ويكرر دعوته إلى إدراج تقييم لتنفيذ قرار المجلس ٢٣٤٩ في التقارير المنتظمة التي يقدمها المكتب“.